الفصل السابع

إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم المرحلة الانتقالية
٢٢ مايو ١٩٩٠م

- ❖- اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية.
- ❖- المرحلة الانتقالية،
- ❖- الأحزاب السياسية من السرية إلى العلنية.
- ❖- سياسة التنظيم المالي والإداري.
- ❖- سياسة الوفاق بين شركاء الحكم.

obeikandl.com

إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم المرحلة الانتقالية

٢٢ مايو ١٩٩٠م

من مقدمات إعلان الجمهورية اليمنية، الاتفاقات الترتيبية، بدءاً بلقاء رئيسي وزراء شطري اليمن في صنعاء في الأول من مايو ١٩٩٠م، حيث ناقشا الإجراءات التنفيذية لاستكمال المهام المتعلقة بالفترة الانتقالية، وإعلان قيام دولة الوحدة.ومن هذا المنطلق تم الاتفاق على تنظيم مستقبل العملة الوطنية، للجمهورية اليمنية، بما يخص حماية الاقتصاد اليمني، والمصالح العامة للجماعات والأفراد، والمؤسسات، والشركات، ومن ثم اعتبر الريال والدينار عملة واحدة قابلة للتداول في كل أنحاء الجمهورية اليمنية، وتصبح العملتان وفقاً لذلك وسيلتي دفع قانونيتين في كل أنحاء الوطن اليمني بسعر تبادل، ستة وعشرين ريالاً، للدينار الواحد. ويترتب على ذلك استخدام العملتين بموجب سعر التبادل المشار إليه في كل المعاملات التجارية والبنكية، ووسائط المواطنين. واتخذ اللقاء قرارات بشأن السياسة النقدية لدولة الوحدة، وتنظيم عملتها الوطنية.

ويقوم وزير المالية بمناقشة وإعداد موازنة دولة الوحدة للفترة ما بعد الوحدة حتى نهاية العام.على أن يتم الانتهاء من ذلك حتى قبل نهاية مايو عام ١٩٩٠م، وتمت الموافقة على دمج شركتي الطيران، وهيئة الاتصالات.

واستكمل الوزراء مناقشة قوانين الموظفين وترتيب أوضاعهم الوظيفية وفقا للهياكل واللوائح التنظيمية، ووضع برنامج زمني من قبل الوزراء لانتقال العاملين من عدن إلى صنعاء، والعكس وفقاً لتقديراتهم على أن لا يتعدى البرنامج الزمني لاستكمال انتقال العاملين ستة اشهر كحد أقصى يبدأ من يوم إعلان الوحدة.

وفي ضوء قرارات رئيسي الوزراء في لقاء تعز بشأن منح فروع الوزارات في عدن كعاصمة اقتصادية صلاحيات أكبر للقيام بجزء من مهام الأجهزة المركزية تقرر

إنشاء مكاتب للوزارات بصلاحيات ينظمها مجلس وزراء دولة الوحدة، ويتم نقل الأرشيف الخاص بالكادر الوظيفي إلى صنعاء والعكس.. ونقل الاتفاقيات والمعاهدات وكل ما يترتب عليها من التزامات للغير، على دولة الوحدة.

أما الأرشيف السري وماعداه فيحفظ ويختم بالشمع الأحمر في كافة مرافق العمل التي ستنتقل مراكزها إلى عاصمة دولة الوحدة صنعاء."[1]

في نفس الفترة الزمنية عقدت لجنة التنظيم السياسي اجتماعها في دورتها الأخيره بمدينة تعز، وأصدرت قرارات منها :-

١- إقرار مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وكذا إقرار اتفاق وثيقة العمل الحزبي والسياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية.

٢- وتم أيضاً إقرار مشروع العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. كما أوصت اللجنة بإقامة اتحاد الشباب على صعيد اليمن.

٣- إصدار قانون التعاونيات الزراعية، وإعداد لجان للدفاع المدني ولجان الحارات والمدن، وحرس الليل في الأحياء، وإعداد نظام شامل لها، ولجان الدفاع الشعبي في جنوب اليمن. كما أوصت اللجنة بإنشاء الاتحاد النسائي.

ورأت اللجنة رفع البديلين التاليين إلى القيادة السياسية اليمنية:

أ- تشكيل لجنة من أعضاء لجنة التنظيم السياسي لإجراء الحوار مع القوى والشخصيات الوطنية.

ب- تشكيل لجنة موسعة للحوار تشارك فيها القوى والشخصيات الوطنية برعاية المؤتمر والحزب.

وبهذا تكون لجنة التنظيم السياسي قد أنجزت مهامها وفقاً للاتفاقيات الوحدوية بين قيادة شطري اليمن."[2]

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٣١٨-٣٢١.

٢) المصدر السابق، ص٤٢٢-٤٢٤.

اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية

في أواخر شهرابريل١٩٩٠م، اتفق مسؤلو الشطرين وقيادتهما من مدنيين وعسكريين، على اعتبار السادس والعشرين من مايو عام١٩٩٠م، هو يوم الاندماج الوحدوي بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد، يسمى الجمهورية اليمنية، ويكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

ويتم تشكيل مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية، للمرحلة الانتقالية من خمسة أفراد، ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس."[1]

ويتشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري، ويقوم مجلس الرئاسة بأداء القسم الدستوري أمام هذا الاجتماع المشترك، ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور. وتحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر. ويتكون مجلس النواب خلال المرحلة الانتقالية من كامل أعضاء مجلس الشورى "برلمان اليمن الشمالي" وأعضاء مجلس الشعب الأعلى" اليمن الجنوبي".وواحد وثلاثين عضواً، يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور، عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور.

ويصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له، قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من" ٤٥" عضواً، وتحدد مهام المجلس في نفس القرار، ويشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة للحكومة بموجب الدستور. ويكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً

---

١) على الرغم من أن الدستور الذي تم المصادقة عليه، لم ينص على نائب لرئيس الجمهورية ويعتبر هذا المنصب خارجاً على النص الدستوري، الذي يرى تكوين مجلس الرئاسة من خمسة أشخاص ينتخب منهم رئيساً وأربعة أعضاء.

لإعداد تصور في إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية، من اجل إزالة آثار التشطير.

ويقوم مجلس الرئاسة في أول اجتماع له، بدعوة مجلس النواب للانعقاد للمصادقة على القوانين التي أصدرها مجلس الرئاسة، وكذا منح الثقة للحكومة في ضوء البيان الذي ستقدمه، ويكلف مجلس الرئاسة، بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام عليه قبل نهاية نوفمبر ١٩٩٠م، وإقرار مشاريع القوانين التي ستعرض عليه. ويعد هذا الاتفاق منظماً للمرحلة الانتقالية.

وتعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلس الشورى والشعب ملغية لدستوري الدولتين السابقتين. وتم التوقيع على الصيغة في ٢٢إبريل١٩٩٠م."[١]

وكون صيغة مسودة الاتفاق حددت، يوم السادس والعشرين من مايو، يوم الإعلان للاندماج الوحدوي، إلا أن الأحداث الوحدوية تسارعت بصورة ليس لها تفسير، إذ تم اجتماع مجلس الشورى في الثاني والعشرين من مايو١٩٩٠م، وأصدر بياناً، تصدر فيه، مصادقته بالأغلبية الساحقة على اتفاق القيادة السياسية للوطن الواحد، إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية، ومشروع دستور دولة الوحدة، وأقر البيان ضرورة الاستفتاء الشعبي على الدستور.

وأكد البيان على أن القيم الدينية والوطنية الداعية إلى وحدة الأرض، تعيد الاعتبار للتاريخ الحضاري اليمني. على أن قيام الجمهورية اليمنية، يعد إنجازاً ديمقراطياً، يمثل في الوقت ذاته عنواناً للتحدي الحضاري، وتتويجاً لانتصارات الثورة في تحقيق مجتمع العدل والتقدم والرخاء القائم على أسس الدين الإسلامي الحنيف ومبادىء الشريعة الإسلامية."[٢]

وأعلن البيان عقب إعلان الجمهورية اليمنية الذي تم في الثاني والعشرين من مايو، خلافاً للصيغة المعلنة في إبريل، ويعود ذلك إلى تخوفات كانت محتملة من

---

١) المصدر السابق، ص٣١١-٣١٤.

٢) نفس المصدر، ص٤١٥- ٤١٧.

قبل المعارضين للوحدة في شطري اليمن والذين يمثلون امتداداً لقوى خارجية. لذلك كان قرار الاتفاق مفاجئاً للآخرين، حسماً لأي ظرف طارىء قد يؤخر عجلة الوحدة زمناً آخر.

واتجهت الصحافة العربية نحو اليمن لتبارك الحدث الوحدوي بين شطري اليمن، وحاورت الوحدويين من القادة الذين أسهموا بنجاح العمل الوحدوي. وتحدث للصحافة أمين عام الحزب الاشتراكي، علي سالم البيض، عقب إعلان الوحدة جاء في حديثه: ".. إن مرحلة إعادة النظر في الشطر الجنوبي، على مستوى الحزب والدولة، قد انتهت إلى مصالحة تاريخية مابين الواقع اليمني المتميز بالورع والتقى العفوي، وبين حصيلة التجربة الاشتراكية على مستوى حقوق المواطنين والواجبات، وبالتالي فإن غياب، النجمة الحمراء عن علم دولة الوحدة هو فعل تغليب لخصوصية المجتمع اليمني الذي يفخر باشتراكية وعدالة العمرين" عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز"، على أن غياب الرمز، النجمة الحمراء، لا يلغي حصيلة تجربة الحزب الاشتراكي، وموروثها الحضاري، في ما يخص الحقوق والواجبات للمواطن، فكما أن إعلان دولة الوحدة هو تصحيح للمسار التاريخي، فإن الصيغة التي تمت وفقها العملية التصحيحية تعتمد على الإضافة، ودمج التجربتين في الشمال والجنوب، ولا تقوم على شطب تجربة الآخر، وإلغاء نتائج تجربته في الحكم."[1]

لقد تبع إعلان الجمهورية، سلسلة من الإجراءات العملية بين شطري اليمن، لإنهاء حالة التشطير، وتم تشكيل مجلس الرئاسة من ثلاث شخصيات قيادية من اليمن الشمالي وهم" علي عبد الله صالح، رئيس المجلس، وعبد العزيز عبد الغني، رئيس الوزراء السابق، في الشطر الشمالي، وعبد الكريم العرشي، رئيس مجلس الشورى، سابقاً. في حين سمي اثنان من اليمن الجنوبي، هما علي سالم البيض، أمين عام الحزب الاشتراكي، نائبا للرئيس، علي عبد الله صالح، وسالم صالح محمد، الأمين العام المساعد للحزب عضواً.

---

١) مجلة الحوادث: " ١ يونيو، ١٩٩٠م".

وتم تكليف حيدر أبوبكر العطاس، من قبل مجلس الرئاسة بمهام تشكيل الحكومة اليمنية، التي ستتولى تنفيذ بنود عملية الاندماج الوحدوي، خلال الفترة الانتقالية التي تم الاتفاق عليها لمدة عامين ونصف.

وأصبح مجلس النواب الجديد ذا تركيبية ثنائية، حيث كون من مجلس الشورى، الذي انتخب في الشطر الشمالي منذ عامين من تاريخ عام الوحدة، بعد دمجه مع مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي، في حين أعلنت صنعاء عاصمة لدولة الوحدة. وعدن عاصمة اقتصادية صناعية.

إن ما شهده اليمن من توحد، هو ثورة على صيغة التجزئة والتشتت.. ومن ثم بدأت مرحلة جديدة، من تقاسم السلطة إلى طرح رؤى وأفكار في الإصلاح والبناء، وتعالت الأصوات لشركاء السلطة بطرح الأماني على الشعب مثل البدء في معالجة المشكلة الاقتصادية، والدمج الكامل للمؤسسات والقوانين، واعتبرت الفترة الانتقالية مرحلة إعادة ترتيب البيت اليمني.

وجاء في حديث رئيس الوزراء لمجلة الحوادث البيروتية:"[1] .لقد تحققت خطوة الوحدة بتايد كل الشعوب والقيادات العربية، باعتبارها عامل امن واستقرار ونتمنى أن تكون مثلاً يحتذي ونواة للوحدة العربية، فالعلاقات مع مختلف دول الجوار وصلت منذ سنوات إلى مستوى رائع من التعاون والتطوير، ونتمنى أن يتصاعد الخط البياني إلى الأفضل باستمرار، وأعتقد أن جو الثقة والتفاهم مع دول الجوار كفيلة بحل ما يطرأ من مشكلات بالحوار والسعي إلى الأمن المتبادل وسعياً إلى تحقيق الوحدة والتكامل العربي".

وجاء في حديث الأرياني وزير الخارجية لمحرر مجلة الحوادث، قال:" لقد كان الاستقبال العربي لخطوة قيام الوحدة، يتسم بالحفاوة لدرجة أن مؤتمر وزراء الخارجية العرب، والقمة العربية التي عقدت في بغداد، تحولا بالفعل إلى عرس للوحدة اليمنية، فقد حظيت خلالها بالتأييد والدعم من القادة العرب الذين اعتبروا هذه الخطوة مؤشراً كنهج عربي جديد يبشر بعهد جديد"، وأضاف".. ومن المؤكد

---

١) مجلة الحوادث – بيروت، ١٥/ ٦/ ١٩٩٠م.

أن الجمهورية اليمنية، يمكن أن تخلق قوة دفع لمجلس التعاون العربي في المرحلة المقبلة". وأشار الأرياني إلى موافقة قادة مجلس التعاون العربي على وجود الدولة الجديدة ضمن إطار وعمل المجلس، قال:" لقد كانت خطوة ضرورية، ومن المؤكد أن الجمهورية اليمنية يمكن أن تخلق قوة دفع لمجلس التعاون العربي في المرحلة المقبلة". وأضاف".. أؤكد التزام الجمهورية اليمنية بأي اتفاقية يكون قد وقعها أحد شطري اليمن في مرحلة سابقة ونحن سننمي دورنا في إطار المنظمات العربية والإقليمية والدولية، وسنستفيد من كل الخبرات اليمنية المخلصة في مجال السياسة الخارجية لخدمة أهداف الدولة الجديدة."[1]

وتحدث يحيى العرشي، وزير شؤن الوحدة في اليمن الشمالي سابقاً، "[2]" عن الضمانات في استمرار الوحدة. قال:" المسألة لا تحتاج خلافاً لما يتصور بعضهم إلى ضمانات. فقضية الوحدة هي قضية الوطن والشعب اليمني، لقد مر الوطن بحالة استثنائية ضد طبيعته وضد أرضه، وضد تكوينه، وضد نفسيته، مر بحالة التشطير، ثم عاد إلى وضعه الطبيعي وعند ما يعود الإنسان إلى وضعه الطبيعي لا يكون بالضرورة بحاجة إلى الضمانات التي قد تكون ضرورية عندما يخرج الشيء عن طبيعته أما الوحدة فهي عودة، للذات".

المرحلة الانتقالية:-

مثل اتفاق عدن، في الثلاثين من نوفمبر١٩٨٩م، خطوة مسؤولة في تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري اليمن، من خلال مصادقة القيادتين، على مشروع الدستور، وإحالته إلى السلطتين التشريعيتين للموافقة عليه، وإنزاله للاستفتاء الشعبي.

وشهدت الأشهر الخمسة الأولى من عام١٩٩١م، معركة سياسية ساخنة، بشأن الاستفتاء على الدستور، بين مؤيدين، ومعارضين. وكان من المقرر بحسب

---

١) مجلة الحوادث – بيروت، ١٥/ ٦/ ١٩٩٠م.

٢) العدد نفسه.

اتفاقية عدن، أن يتم إجراء الاستفتاء، بعد موافقة برلماني الشطرين السابقين، في غضون ستة أشهر. وأدى هذا التأخير إلى مد الفترة الانتقالية، وإرجاء الانتخابات العامة إلى نهاية عام١٩٩٢م.

وتعرض مشروع الدستور لمعارضة قوية، من قبل التيار الإسلامي بصفة خاصة، وارتكزت فكرة المعارضة، على بعض مواد الدستور، وتمثل ذلك بطلب تعديل المادة المتعلقة بالشريعة الإسلامية لتصبح " المصدر الوحيد" للتشريع، بدلاً من "المصدر الرئيسي"، كما طلب إضافة" مقدمة للدستور تكون لها قوتها، وتعتبر جزءاً منه وتطرح للاستفتاء بحيث تكون مهيمنة على كل مواد الدستور، وتحتوي على بطلان أي مادة دستورية مخالفة للإسلام، وبطلان أي تشريع صدر أو يصدر مخالفاً للشريعة."[١]

ثم انضم إلى الجماعة الإسلامية المعارضة، جماعات أخرى تحفظت في عدم كفاية ضمانات التعددية في المشروع، لأن مشروع الدستور لم يحدد بوضوح كيفية انتقال السلطة بين الأحزاب السياسية عن طريق الانتخابات.وبرزت المشكلة في دعوة الجماعة الإسلامية للامتناع عن الاستفتاء. فأصدر مجلس الرئاسة بياناً يطمئن من خلاله المعارضين للاستفتاء، بعدم جواز صدور أي تشريع يناقض كتاب الله وسنة رسوله، أو يتجاوزهما، واعتبار أي تشريع من هذا النوع باطلاً من أساسه، فالشريعة الإسلامية السمحاء هي أساس ومصدر لكل التشريعات في الجمهورية اليمنية. كما أكد البيان: " اعتماد الحوار الديمقراطي والسلمي واعتبار التعددية السياسية أساساً للمشاركة الشعبية في الحكم، وترسيخ دولة المؤسسات الدستورية. وإتاحة الفرصة أمام كل المواطنين المشاركين في الاستفتاء لإبداء آرائهم وملاحظاتهم في الدستور أو أية مادة من مواده، وذلك من خلال

---

١) تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٢٩٢.

استمارة استبيان. وسيحيل مجلس الرئاسة هذه الملاحظات على مجلس النواب المنتخب الذي يملك الحق في تعديل الدستور أو الإضافة أو الإبعاد أو الإلغاء."[1]

وبهذا البيان تراجع بعض قادة جماعة التيار الإسلامي، الذين كانوا قد دعوا لمقاطعة الاستفتاء عن موقفهم. وتم الاتفاق بين السلطة الحاكمة والجماعات الداعية للمقاطعة، إلى إرجاء استفتاء يومي "١٥و١٦ مايو١٩٩٢م"، وكانت النتيجة، الموافقة على مشروع الدستور بنسبة" ٢.، ٩٨٪، ومعارضة " ٥.، ١٪. وقد شارك في الاستفتاء" ١ ٣٤٦ ٤٧٨ مواطنا " من أصل حوالي١، ٩ مليون مسجلين ويحملون بطاقات انتخاب، بمعنى أن نسبة المشاركة تقدر بحوالي ٧١٪ إلا أن أنصار القوى التي عارضت مشروع الدستور لم يشاركوا رغم إسقاط الدعوة للمقاطعة. ولم يقدموا أية محاولة لعرقلة عملية الاستفتاء.

وقد انتقد معارضو الاستفتاء إجراءاته نتيجة التجاوزات في التسجيل حيث لم يراع التأكد من إثبات الشخصية، والسماح بيومين للاستفتاء، وبالاقتراع في غير دائرة التسجيل، مما أدى إلى التصويت في أكثر من دائرة للشخص الواحد. وقد تعرض البعض من المعارضين للاستفزاز والتجريح لرغبتهم في التصويت بالرفض نتيجة عدم سرية التصويت.وتضمن هذا الدستور، الذي يقع في" ١٣٦"مادة. قائمة طويلة من الضمانات لحقوق المواطن اليمني."[2]

ففي معالجته لحقوق وواجبات المواطنين، نص على حق كل مواطن في المشاركة في الحياة السياسية، كما تكفل بحق التعبير وفق مبدأ حرية الفكر، ونص على المساواة بين المواطنين أمام القانون، وحرم إسقاط الجنسية عن أي يمني، وحظر تسليم اللاجئين السياسيين، واعتبر المسؤولية الجنائية شخصية، وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، ولا عقاب على الأفعال التي تمت قبل صدور القانون الذي يجرمها. وكفل الدستور للمواطنين حرياتهم الشخصية، ونص على عدم جواز حرمان احد من حريته إلا بحكم من محكمة مختصة. وكذلك نص الدستور

---

١) المصدر نفسه.ص٢٩٢.

٢) انظر الملحق: " مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية".

بعدم شرعية القبض على أي مواطن أو تفتيشه أو حجزه، إلا في حالة تلبس أو بأمر من القاضي أو النيابة العامة. وعدم جواز مراقبة أي مواطن أو التحري عنه إلا وفقا للقانون، وكل إنسان تقيد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته، ويحظر التعذيب جسدياً أو معنوياً ويحظر القهر على الاعتراف أثناء التحقيقات. ولكل مواطن الحق في عدم الإدلاء بأية أقوال إلا بحضور محاميه، ويمنع حبس أو حجز أي مواطن في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون.

وألزم الدستور تقديم كل من يقبض عليه للقضاء خلال أربعة وعشرين ساعة من القبض عليه، وإبلاغه بأسباب القبض عليه، وأن يصدر القاضي أمراً مسبباً باستمرار القبض، أو الإفراج عنه. ومعاقبة من يخالف ذلك، وتعويض الأشخاص عن الأضرار التي تلحق بهم من جراء مثل هذه المخالفة. كما ينص الدستور على عدم جواز استعمال وسائل بشعة غير إنسانية في تنفيذ العقوبات، وعدم سن قوانين تتيح ذلك. وكان هذا النص مثار نقاش بين جماعة التيار الإسلامي والحزب الاشتراكي بوجه خاص. وقد اعتبر خصوم الجماعات الإسلامية(التجمع اليمني للإصلاح) أن تطبيق الحدود في الشريعة الإسلامية، كالقصاص، وجلد الزاني، وجلد شارب الخمر، والتعزير، من الوسائل البشعة، وقد حسم الموقف البيان الرئاسي السابق. وأكد مشروع الدستور على حق المواطنين في عموم الجمهورية في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية، والاتحادات الوطنية، وتمكين المواطنين من ممارسة كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والعلمية والاجتماعية.

ونص الدستور على حق الانتخاب والترشيح لكل مواطن، ويقصر شروطه على الجنسية والسن في النخب، ويضيف شرطين شكليين للمرشح، هما عدم الأمية واستقامة الخلق والسلوك، كما يعطي مجلس النواب حق سحب الثقة من الحكومة، ومع أن الحكومة الانتقالية فشلت في مهامها، إلاأنه لم يتم سحب الثقة منها.

وأتاح الدستور لمجلس الرئاسة حق إعلان حالة الطوارىء والتعبئة العامة وفقاً للقانون، لكنه يشترط دعوة مجلس النواب وعرض هذا عليه خلال سبعة أيام. فإذا

كان المجلس منحلاً فيعقد المجلس السابق، فإذا لم يدع، انتهت حالة الطوارىء بحكم الدستور. وفي كل الأحوال لا تعلن حالة الطوارىء إلا بسبب قيام الحرب أو الفتنة الداخلية أو الكوارث الطبيعية، ولا يكون إعلانها إلا لمدة محدودة ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس النواب. كذلك ينص الدستور على استقلال السلطة القضائية، وعدم جواز ألتدخل بأية صورة في أي شأن من شؤن العدالة، ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط بالتقادم. كما يقضي الدستور بعدم جواز إنشاء محاكم استثنائية.

الأحزاب السياسية من السرية إلي العلنية:

في الشطر الجنوبي من اليمن، بدأت الأحزاب في ظل الاستعمار البريطاني منذ الثلاثينيات على شكل جمعيات ثقافية، وتطورت منذ أواخر الأربعينيات إلى شكل أحزاب سياسية كانت منها أحزاب مناهضة للنظام الملكي في الشمال.

وفي الخمسينيات ومطلع الستينيات أعادت معظم الأحزاب ترتيب نفسها، وبدأت تناهض الإنجليز. ومع مطلع عام١٩٦٣م، تفجرت الثورة من ردفان، تحت قيادة القوميين العرب. وبخروج الإنجليز من عدن، وحصول اليمن الجنوبي على الاستقلال، عمل الحزب الحاكم على تكميم الأفواه الحزبية الأخرى التي ناضلت ضد الإنجليز، وفتحت الجبهة القومية السجون لأحزاب المعارضة.

وعندما تم القضاء على قحطان الشعبي، وانتصر اليسار المتطرف رتبت الأوضاع تحت شعار لا صوت يعلو فوق صوت الحزب الحاكم، وتمت التصفيات لكل الأصوات المرتفعة، والتي اعتادت منذ عهد الاستعمار استعمال حق التعبير عن رأيها. وبتصفية سالم ربيع على أصبح الصوت الأحادي راسخاً وثابت القدم حتى قيام الوحدة."[1]

وفي الشطر الشمالي من اليمن بدأت التنظيمات الحزبية تكون نفسها منذ الخمسينيات وتعددت أسماؤها وعلى حد تعبير عبد الله البر دوني(١)كانت شبه

---

١) عبد الله البر دوني: الثقافة والثورة في اليمن، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ط١، ١٩٩١م، ص٢٩.

علنية وشبه سرية، لأن الإمام أحمد لم يمنعها ولم يسمح بها، فلم يقتل أو يسجن أحداً بسبب حز بيته، وإنما كان بدعوى عقوبة جنائية، نتيجة على ما ترتب من أحداث انقلاب ١٩٤٨م أو أحداث ١٩٥٥م.

وعندما استقدم الإمام أحمد خبراء عسكريين مصريين، وشرائه أسلحة من المنظومة الاشتراكية، نشطت التشكيلات الحزبية السرية، وأكدت صلاتها بطلاب الكلية الحربية، وضباط مدرسة الأسلحة الذين شكلوا إحدى طلائع ثوار سبتمبر١٩٦٢م.

وعندما أعلنت الثورة السبتمبرية، تقدم إلى مكتب قيادة الثورة معظم الطلائع الحزبية، وأعلنوا تأييدهم للثورة كتابياً.وبعد ثلاث سنوات من قيام الثورة استضافت سجون الثورة معظم الحزبيين وخاصة البعثيين والشيوعيين في الستينيات والقوميين والناصريين في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وقد شغل القوميون مراكز هامة في النصف الأول من عقد الستسنيات، وبعد عودة الرئيس السلال من غيبته الطويلة في القاهرة في ١٩٦٦م، أراد الشيوعيون تحقيق الشرعية الحزبية فشكلوا حزب الاتحاد الثوري، على غرار سميه في اليمن الجنوبي آنذاك."[1]

وهذا ما أجج الحزبية والعصبية في النصف الثاني من عقد الستينيات. والحقيقة أن الأحزاب السياسية في اليمن قد اصطدمت بإيديولوجية عبد الناصر، الذي كان يرى أن تنصهر الأحزاب في تكتل تنظيمي واحد تحت قيادة الدولة، وتسببت هذه الفكرة بفتح السجون واستعمال أسلوب القمع والقهر للحزبيين.

وكان السلال أداة تنفيذ لمصر، وكان يضيق جداً من الحوار، لذلك فقد أعلن الحرب على كل من ساندوا الثورة من الحزبيين وقد استفاد كثيراً من سجل الأسماء الحزبية التي قدمت إلى مكتب قائد عام الثورة في الأيام الأولى من الثورة.

وبعد حركة نوفمبر١٩٦٧م، حاولت بعض الأحزاب أن تلعب دورها من خلال الجبهة الوطنية التي فجرت أعمالاً تخريبية في المناطق الوسطى، وكانت الدولة ترى أن هذه الأعمال بمثابة حرب ضدها من كل التنظيمات السياسية، فانبعثت

---

١) عبد الله البردوني: الثقافة والثورة في اليمن، ،ص٢٩.

الفكرة الأصلية عن الأحزاب، فكانت عبارة "حزبي" كإحدى الكلمات المعيبة في حق الموصوف بها، و في خطاب للرئيس الأرياني السابق، قال: ".. إن الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة"، وباعتبار أن التعددية إحدى المفاهيم الوافدة ضمن المفهوم الغربي للديمقراطية، إلا أنها كظاهرة صحية تمنح المواطن حق التعبير في الرأي، وإن كانت الرؤى الحزبية في العالم العربي كظاهرة صوتية، إلا أن الاتجاه الحزبي في اليمن يحاول أن يكون ظاهرة تاريخية جديدة، حيث بدأ برصد الأخطاء والمتغيرات في الساحة. لقد أقر مجلس الوزراء قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، كما أقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة في أواخر عام١٩٩١م.

وقد نصت المادة الرابعة عشرة من القانون، على أنه يجوز "لتأسيس أي حزب تقديم طلب كتابي إلى رئيس لجنة الأحزاب، موقع عليه من خمسة وسبعين مؤسساً، ويكون الحد الأدنى للعضوية عند التأسيس ألفين وخمسمائة عضو من أغلب المحافظات. وللجنة خلال خمسة وعشرين يوماً من تاريخ تقديم الطلب حق الاعتراض بقرار مسبب وموثق. ويعتبر عدم الاعتراض خلال هذه الفترة موافقة"[١]

وحددت المادة(١٣) تشكيل اللجنة من "وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، رئيساً، وعضوية وزيري الداخلية والعدل، وعناصر غير منتمية لأحزاب من رجال القضاء غير العاملين، أو المحامين المقبولين للترافع أمام المحكمة العليا يتم ترشيحهم عن طريق مجلس القضاء الأعلى، ويصدر بهم قرار جمهوري.

والبدء كانت الممانعة من قبل الدولة، فبادرت بعض الأحزاب السياسية بالإعلان عن وجودها وممارسة أنشطتها. وتمثل هذه الأحزاب مختلف القوى السياسية، البعثية، والناصرية، والاتجاه الإسلامي، والماركسية، بالإضافة إلى أحزاب أخرى. منها تنظيمات منشقة على حركة القوميين العرب، إضافة إلى حزب التجمع الوحدوي" عمر الجاوي"، وانضم حزب الوحدة الشعبية الذي يرأسه "جار

---

١) تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٢٩٣.

الله عمر"، إلى الحزب الاشتراكي. كما تحولت رابطة أبناء اليمن، التي كانت تتخذ من الشطر الشمالي من اليمن مقراً لممارسة نشاطها المعارض للنظام في الشطر الجنوبي، إلى حزب سياسي يتزعمه رئيسها عبد الرحمن الجفري. كما تشكل حزب إسلامي تحت اسم التجمع اليمني للإصلاح، يتزعمه "عبد الله بن حسين الأحمر" زعيم قبيلة حاشد، ومعه ياسين عبد العزيز، أحد أبرز قيادات الإخوان المسلمين. ويحيى الفسيل، مستشار رئيس الجمهورية في الشمال سابقاً، كما قامت جبهة التحرير اليمني، التي كانت محظورة في الشطر الجنوبي، بإحياء نفسها كحزب سياسي، برئاسة حسين عبد الله.

وقد سعت هذه الأحزاب إلى تنشيط نفسها بعقد اجتماعات لأعضائها ومؤتمرات للتعبير عن مواقفها. ودعت الحزبين الحاكمين إلى التزام الحياد في العمل الحزبي، على اعتبار أن الحزبين الحاكمين وهما المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي، الذين أقاما فروعا لهما في كل محافظات الجمهورية، واخذ كل منهما في السباق لضم الراغبين إلى عضويتهما. وقد أعطت دولة الوحدة حق التعبير وإبداء الرأي من خلال الصحافة المتعددة المنابع، واحترمت السلطات مطالب الذين رفضوا مشروعية الدستور، ومن أبرز المعارضين. الشيخ عبد المجيد الزنداني، الذي ألف كتيباً بعنوان: "أهم الثغرات في مشروع الدستور"، تضمن عرضاً لتسعة مآخذ عليه، من وجهة نظر حزب التجمع اليمني للإصلاح، أخذت حقها في التعبير.

إن التحول المفاجيء للعمل الحزبي، من الحالة السرية إلى الحالة العلنية، أفرز أمراض التجزئة داخل التنظيم الواحد، فالناصريون، توزعوا على ستة أحزاب. والبعثيون على أربعة أحزاب. أما الاتجاه الإسلامي ففيه أكثر من عشرة تنظيمات، تعلن عن هوية إسلامية. وهي خليط من "الاتجاه السلفي، الوهابي"، وجماعة متأثرون بتجارب فكرية، كتجربة" حسن الترابي، في السودان، وتجربة، راشد الغنوشي، في تونس، والتجربة الشيعية في إيران. وآخرون استندوا إلى الفكر الزيدي.

ويمكن القول إن الأحزاب السياسية في الساحة اليمنية بلغت أربعين حزباً وتنظيماً. هذا الواقع الحزبي أفرز نتائج هامة، منها انعدام الثقة بين الأحزاب، مما أدى إلى عدم تكتل جبهوي موحد لمواجهة الحزبين الحاكمين، وارتباط كثير من الأحزاب الصغيرة بسياسة أحد الحزبين الحاكمين. فالمؤتمر الشعبي العام، نشأ في مطلع الثمانينيات كتنظيم سياسي، يجمع بداخله تيارات سياسية وفكرية عدة. وكان الحزب الوحيد في الشمال قبل الوحدة، وغلبت عليه السمات الإدارية. بينما الحزب الاشتراكي، كان أيضا الحزب الوحيد والحاكم في اليمن الجنوبي قبل الوحدة، وكان يستند على قوة خارجية، ممثلة في الاتحاد السوفييتي، للحصول على دعم اقتصادي، وسياسي، ومعنوي وفكري. وبحكم التحولات في المنظومة الاشتراكية في أوربا، شهد الحزب قبل الوحدة تغييراً نوعياً في أفكاره الحاكمة، حيث قبل بالتعددية، وحرية الصحافة، والتنمية الرأسمالية.

ومن الإشكاليات التي تعترض التحولات السياسية للدور الوحدوي، هو الخلافات الحزبية، فالتيار الإسلامي يحمل بذور التقسيم منذ إعلان التعددية، حيث ألقى العامل المذهبي ظلاله على وحدة الاتجاه الفكري، إزاء عدة مواقف وقضايا مثل دستور دولة الوحدة وقانون حمل السلاح وقانون التعليم الذي تمت الموافقة عليه، حيث برزت الخلافات بين أحزاب منها: الإصلاح والنهضة من جهة، وأحزاب اتحاد القوى الشعبية، والحق، والمنبر، وحركة التوحيد، وحزب العمل، من جهة أخرى. وهذه الأحزاب الأخيرة وقفت إلى جانب الحزب الاشتراكي، وساهمت في تمرير قانون التعليم الذي أنهى استقلالية المعاهد التعليمية الدينية، وجعلها تحت رعاية الدولة، وجزءاً من الهيكل التعليمي العام، وأخذ الخلاف شكل مناظرات دينية، وسياسية حول مفهوم الإمامة، وفق المذاهب الزيدية، والشافعية، والسنية الأخرى.

ويعد حزب التجمع اليمني للإصلاح، أقوى تنظيم إسلامي في الساحة، واستطاع أن يفتح له فروعاً في كل محافظات الجمهورية.

وتحدثت الصحف كثيراً عن بروز نتوءات غير صحية بين شركاء الحكم بين المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي واكفهر الموقف السياسي عن خلافات إدارية

ومالية، وإذا بالتقاسم يسفر عن اغتيالات قيادية من بين الحزبين الحاكمين، وكل منهما يشكو من الآخر.

وانتشر الفساد، وزاد التسيب المالي، وأفسح المجال أمام الوصوليين، وتجمعت الأحزاب في مؤتمرات تصدر توصياتها وقراراتها، لتعلن لشركاء الحكم آراءها، وهي القرارات الصادرة عن المؤتمر الوطني، التي أعلنتها صحيفة صوت اليمن. "[1]"

واقر المؤتمر جملة توصيات وقرارات منها :-

١- إعادة تشكيل تركيب السلطة على أسس وطنية وحدوية، وكذا استقلالية القضاء، والنيابة العامة، بموجب القوانين.وأدان المؤتمر الوطني تقاعس السلطة عن مهامها في المحافظة على الأمن، وإيقاف الإرهاب، والاغتيالات السياسية.

٢- أعلن المؤتمر الوطني رفض كل المحاولات الرامية إلى مد الفترة الانتقالية. وطالب الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، والشخصيات العامة، سن قانون حول الإثراء غير المشروع وتطبيقه على جميع القائمين بالخدمة العامة، من وزراء وموظفين مدنيين وعسكريين.

٣- أوصى المؤتمر الوطني بتعديل قانون الإدارة المحلية، بحيث يقضي بانتخاب مدراء المديريات والمحافظين، وتحديد الوحدات الإدارية في الجمهورية، والشروع الفعلي في تنفيذ هذا القانون بحيث تتم انتخابات المجالس المحلية، والانتخابات النيابية بالتتابع.

٤- كذا إعادة النظر بقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية بما يحقق الاستقرار الوظيفي من خلال تنظيم التوظيف والترقيات والانتقال من درجة وكيل ومادونها وفق معايير المؤهل والخبرة والكفاءة والقدرة وتسوية أوضاع من حرموا من حقوقهم. وتعديل قانون الخدمة بما يضمن قيام مجلس للخدمة المدنية تكون له الصلاحية في الإشراف والمراقبة على الجهاز الإداري للدولة وفقاً للقانون.

---

١) صوت اليمن – صنعاء ، العدد،(٦٣- ٦٤) ، تاريخ٢٢/٩/١٩٩٢م.

ومكافحة الفساد في الجهاز الإداري بتقديم المرتشين والمتلاعبين بالمال العام للمساءلة الجنائية.

٥- طالب المؤتمرون بإعادة النظر بالوضع الحالي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يؤدي إلى استقلاليته بحيث يكون تابعاً لمجلس النواب ويتمتع بالحصانة، بما يحقق الحفاظ على المال العام واعتبار تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ذات صفة علنية.

٦- وأوصى المؤتمر أيضاً بوقف العبث بأموال وممتلكات الدولة ومعالجة أوضاع القطاعات الاقتصادية على أسس اقتصادية واجتماعية. وأكد المؤتمر المحافظة على ممتلكات الدولة من الأراضي وصيانة المال العام من النهب والاستيلاء ومحاسبة المسئولين الذين يستغلون نفوذهم خلافاً للشرعية الدستورية والقانونية. وأدان المؤتمر انحياز وسائل الإعلام الرسمية من تلفزيون وإذاعة، وصحافة للسلطة الحاكمة مما حول الإعلام لخدمة القيادة الرسمية خلافاً لنصوص الدستور والقوانين النافذة. على أساس أن أجهزة الإعلام الرسمية يجب أن تكون في خدمة الخيار الديمقراطي والرأي العام بكامله.

٧- كما أوصى بضرورة حل مشكلة المغتربين الذين نكبو أثناء أزمة الخليج وذلك بإيجاد فرص عمل لهم والكف عن المتاجرة بهم وبقضيتهم.

٨- وطالب المؤتمر بضرورة مواصلة الحوار مع الأحزاب والمنظمات والشخصيات التي تشارك في المؤتمر بغية الوصول إلى وفاق وطني، وتحديد دور جهاز الأمن السياسي وفقاً لقانون ديمقراطي، بما ينسجم مع الدستور.

هذه الخيارات والتوصيات التي أقرها المؤتمر الوطني في صنعاء، الذي ضم في مجمله عدة أحزاب سياسية لم يكن لها ردود فعل في الساحة الشعبية، لم يزكي هذا المؤتمر مظاهرات حزبية تطالب بتنفيذ هذه التوصيات والقرارات. إلا أن الدولة أوجدت مرادفاً مماثلاً ضم عدة أحزاب أخرى في تجمع مؤتمري جبهوي مضاد للمؤتمر الوطني، ولم يسفر عن قرارات فعالة..

سياسة التنظيم المالي والإداري:-

حملت الوحدة معها هموم وترسبات ما قبل الوحدة من فوضى إدارية وتسيب مالي، ومحسوبية وقروية وطائفية، واقتضت الضرورة الحد من هذه الإحباطات. وكان من مهام الحكومة الجديدة، إعداد برنامج البناء الوطني والإصلاح، بهدف إصلاح الاختلالات في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اليمن. وقد بدأت الحكومة في إعداد هذا البرنامج ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام١٩٩١م، بعد أن تقدمت في بيانها الأول إلى مجلس النواب، واستعرضت النتوءات المرضية التي يجب معالجتها وفق خطة إصلاحية، وتبلور الموقف إلى فكرة إعداد برنامج شامل للبناء والإصلاح. وكانت النتيجة هي الرؤى الإصلاحية التي تبلورت في النقاط المحورية التالية:

المحور الأول:- استمرار البناء، بدءاً ببناء الإنسان لتحمله مسؤولية المهام المناطة به ضمن منهج التحدي والاستجابة، تحدٍ للمعوقات التي ترسبت في تقاليدنا وأعرافنا، إلى استجابة الإنسان للتغيير وفق آليات الحياة الجديدة. لقد أشار البرنامج إلى أن المهمة التي كلفت بها الحكومة من قبل مجلس النواب، إعداد الخطوط العملية لاستكمال اندماج الأجهزة وبناء أسس الدولة الجديدة، ودمج القوات المسلحة والأمن.

المحور الثاني:- ضرورة الإصلاح والتصحيح، فمبدأ الإصلاح أصبح سبيلاً للتجاوزات وحاجة شعبية تزكيها الرغبة للتخلص من ركام الإحباطات، وبالتالي الانتقال إلى مرحلة أحسن حالاً، من أجل حماية الوحدة وممارسة الديمقراطية الحقة وبلوغ غايات التنمية.

المحور الثالث:- من مقتضيات العمل الوحدوي الإصلاحي، تجديد الرؤى في المفاهيم التي يتم من خلالها تسيير العمل وتحمل المسؤولية، بداية بممارسة أسلوب حضاري صحيح للحريات داخل المجتمع والعمل على تروي سلطات الدولة في قبول الحق والتسليم المطمئن لدور جديد وفاعل للإنسان فرداً ومجتمعاً في تحقيق إنتاجية

اليمن من خلال تفاعل حر بين وسائل الإنتاج أرضاً وموارد أولية وإمكانيات للعمل وقوته الفاعلة."[1]

إن عملية توحيد الهيئات والمؤسسات والأجهزة بقوامها في الشطرين قد أدى إلى تضخم الجهاز الإداري تضخماً كبيراً، وأخذت الأوضاع الاقتصادية والمالية في الشطرين قبل قيام الوحدة تعاني من اختناقات وخلل هيكلي بما في ذلك عجز الموازنات، وشح الموارد.. وضعف عطاء القاعدة الإنتاجية.. واستمر هذا الوضع بعد قيام الوحدة نتيجة العجز المالي والنقص في السيولة النقدية إضافة إلى ما تحملته الموازنة العامة من أعباء نتيجة توحيد الكادر الوظيفي وتنقل الموظفين أثر الترتيبات الوظيفية بإعلان الجمهورية. أضف إلى ذلك انخفاض عوائد النفط من الصادرات نتيجة تدهور الأسعار، وتوقف التكرير الخارجي في مصفاة عدن، مما زاد كلفة الاستهلاك المحلي للوقود لأنه قد تم تحويل ما يقرب النصف من إنتاج النفط اليمني لتغطية الاستهلاك بدلاً عن التصدير.

نتيجة لذلك فالوضع المالي زاد تدهوراً، وساءت أوضاع النقد الأجنبي بسبب شح الموارد المولدة له من جهة، ومن جهة أخرى انقطاع المعونات والقروض التي كانت تصل من الدول العربية وغيرها لصالح تمويل المشروعات الإنمائية.

وفيما كان الدولار عشية الوحدة يساوي " ١٢ ريالاً"، ارتفع إلى "٤٦ ريالاً"، وتكمن المعضلة الأساسية الأولى في وجود أربعة أسعار صرف له، ثلاثة منها رسمية وهي ١٢ ريالاً للدولار الواحد، بالنسبة للمقبوضات والمدفوعات الحكومية مثل حصة الدولة من مبيعات النفط الخام إلى الخارج وخدمة ديونها الخارجية، و١٦ ريالا للدولار عند تمويل استيراد سلع رئيسية كالسكر والأرز والدقيق والأدوية. والدولار الجمركي الذي يساوي ١٨ ريالاً ويستعمل عند احتساب الرسوم الجمركية على الواردات، وتراجع الريال يعود إلى سياسة الحكومة المالية التوسعية التي ركزت في الأساس على توفير متطلباتها مما أدى إلى انحسار ملحوظ

---

١) برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري: رئاسة مجلس الوزراء(١٥ ديسمبر، ١٩٩١م)، مطابع صنعاء- دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ص٣٣.

في الموازنة العامة للدولة، فارتفع حجم العجز المالي من ١١.٦بليون ريال١٩٩٠م إلى ٢٢.٥ بليون ريال عام١٩٩٢م."[١]

لقد ترك اقتراض الحكومة المزمن من البنك المركزي آثاراً توسعية واضحة على المعروض النقدي نتج عنه استمرار ارتفاع معدل النمو ١٤٪ تقريباً عام ١٩٩٢م. كما أدى تفشي سياسات التمويل بالعجز إلى تزايد الدين العام الداخلي، إذ وصل الحجم المتراكم منه في نهاية عام ١٩٩٢م، إلى مستوى يصل إلى نحو ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالسعر الجاري.

ومع تراجع النمو الاقتصادي العام وهبوط نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي بنسب كبيرة للعام الثالث على التوالي منذ عام الوحدة (٢٥٪عام١٩٩١م، و٣٠٪، تقديرات عام١٩٩٢م)، وانخفاض مستويات الاستثمار ومعدلات نمو كل من الصادرات والواردات دفع الاقتراض الحكومي بالعجز إلى اتساع الفجوة بين المعروض من السلع والخدمات والطلب عليها، أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية. "[٢]

وفي إطار الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية رأت الحكومة معالجة بعض الإشكاليات كالتدخل في العلاقات نتيجة غياب اللوائح القانونية، وضعف التقاليد وغياب الأسس والمبادىء في العمل المؤسس لهيئات سلطة الدولة.

وتمثلت المشكلات الرئيسية لهيئات وأجهزة الدولة التنفيذية، في غياب المفاهيم المنظمة للعلاقات بين الهيئات والأجهزة المركزية والمحلية. وضعف التخطيط والبرمجة، والإشراف والرقابة من قبل الأجهزة المركزية، وضعف التنسيق والتكامل بين الهيئات والأجهزة التنفيذية على المستويين المركزي والمحلي، مع بعض الازدواج وتنازع الاختصاصات.

ومن ابرز المشكلات في القضاء والنيابة العامة التخلف عن مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم انتشار المحاكم ومكاتب النيابة العامة

---

١) جريدة الحياة – البيروتية، عدد(١١٠٣٢)، ٢٧ ابريل ١٩٩٣م.

٢) المصدر السابق.

في عموم الوحدات الإدارية. وضعف الأداء وتفشي بعض الأمراض السلبية في التعامل مع قضايا المواطنين المعروضة على النيابة العامة والمحاكم، مع ضعف الإدارة القضائية، مما أفرز تراكم القضايا واللجوء إلى تحكيم الأعراف والعادات المتوارثة في فض المنازعات وبفرض حكم القوي على الضعيف.[1]"

وأوضح برنامج الحكومة، أن معظم الإشكاليات القضائية تأتي وفق غياب التفتيش القضائي الفاعل على أداء القضاء والنيابة العامة.. والتدخل في بعض اختصاصاتهما، وعدم تنفيذ أحكام وقرارات القضاء والنيابة العامة. والتدخل في شؤون القضاء ومحاولة التأثير على سير القضايا أو منع التدخل لتنفيذ الأحكام. وعدم استكمال توحيد بعض التشريعات، وضعف سيادة القانون واحترامه.

وبخصوص المشاكل التي تعترض تطور الإدارة العامة، قد تمثلت في عدم مواكبتها الأنظمة الحديثة، وميلها إلى المركزية وتعقيد الإجراءات، وغياب الأهداف العامة للبناء الإداري ومهام واختصاصات وتضخم الجهاز الإداري. وتفشي ظواهر المحسوبية بكل أشكالها السيئة مما عطل الاستخدام السليم لما هو متوفر من معايير الاختيار والتعيين، وكذا غياب التوصيف الدقيق للوظيفة العامة والمؤهلات والخبرات المطلوبة، وعدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

ونتيجة لربط الأجر بالعمل والإنتاج تفشى العديد من الظواهر السلبية كالرشوة والإهمال وعدم احترام الوظيفة العامة، وانعدام الشعور بالمسؤولية، وتأخير معاملات المواطنين وإهدار الوقت.

ومن القضايا التي تعتبر إرثاً اجتماعياً ذات طابع سلبي والتي لها الدور الفعال في تأخر المجتمع اليمني هي:-

١- الأمية. ٢- ظاهرة الثأر القبلي. ٣- الخلافات والمتناقضات السياسية والاجتماعية داخل إطار التركيبية القبلية. ٤- مشكلة تناول شجرة القات، وخاصة

---

١) برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والمالي والإداري: رئاسة مجلس الوزراء – صنعاء، مصدر سابق، ص٥٨.

في وسط الطبقة المتعلمة من المجتمع والدفاع عنها رغم مردودها السلبي صحياً واجتماعياً، واقتصادياً.

وقد أوضحت ورقة العمل الإصلاحي كمشروع حضاري، الأمراض الاجتماعية والسياسية والإدارية والتي أطال رئيس الوزراء شرحها وتشخيص الداء وكيفية القيام بمعالجته محاولاً إقناع مجلس النواب، بماله وبما آمن به في تبني القرارات الملزمة لإعادة البناء الإداري والمالي لدولة الوحدة الجديدة.

ويشخص برنامج الحكومة العوامل الأساسية، في الجانب الاقتصادي، والمالي، بعاملين..الموضوعية منها :-

- تدني حجم الناتج القومي، وانخفاض مساهمة القطاعات المنتجة في الناتج القومي، كالزراعة والصناعة، والخدمات، وكذا ضعف الهياكل الأساسية للاقتصاد، وهبوط مستوى الإنتاجية، وتدني مستوى أداء الوحدات الإنتاجية والخدمية في كل قطاعات الملكية، بسبب ضعف التدريب والانضباط. وعدم التكامل في البيئة المحيطة بالعمل. كذلك الاعتماد على التمويل الخارجي للتنمية مما أفرز اختلالات هيكلية تمثلت في النمو الاستهلاكي بمعدلات أعلى من نمو الإنتاج، وانخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج والدخل القومي. وبذلك اختل الميزان التجاري وميزان المدفوعات. مع زيادة الإنفاق الحكومي عن الموارد المتاحة للدولة، والاستعانة بمهارة خارجية لانعدام المهارات المحلية المؤهلة.

- الطابع الآخر يتمثل بالعوامل الذاتية، كالنقص بالكفاءة في الأجهزة وأدوات ووسائل الإحصاء والتخطيط واختلاف مناهج عملها وعدم الدقة في المعلومات والبيانات الإحصائية عن الإمكانيات المادية والبشرية والمعرفية المتوفرة. وكذا ظاهرة تدني الوعي والمسلك الإحصائي والتخطيطي للأجهزة المركزية والمحلية.

الجانب الآخر من العوامل الذاتية التي طرحها البرنامج الحكومي، مشكلات الملكية وعلاقات العمل وهي ترجع في أساسها إلى قوانين التأميم في الإصلاح الزراعي، وما رافق ذلك من أخطاء في التطبيق، وعدم تقنين العلاقة بين المالك

والمستأجر في الأرض والعقار. وتباين واختلاف في تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل. "[1]

أما السياسة الاقتصادية فقد أخضعت للعوامل السياسية، حيث يتحمل المواطن أعباء اتخاذ القرارات السياسية، وما يخص التعليم والتعليم العالي فتلك قضية لها مشاكلها ومهامها، وتعود إلى ضعف إعداد المعلم اليمني كماً ونوعاً، ونقص الكتاب المدرسي والوسائل التعليمية وضعف الإدارة التعليمية والمدرسية، والضعف النوعي في مخرجات التعليم العام والجامعي، وتخلف التعليم المهني، والتخصصي، والازدواجية المنهجية والمؤسسية. وعدم الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وضعف الاندماج بين الجامعة والمجتمع، وتخلف البحث العلمي.

وتناول البرنامج مشكلات الخدمات الصحية والتأمينات الاجتماعية، وكذا مشكلات الإعلام والثقافة وتدني عملية التخطيط والبرمجة، ومشكلات الأمن والدفاع، وعدم استكمال الدمج وتنظيم الوحدات العسكرية والأمن، وشكا رئيس مجلس الوزراء من تضخم جهاز السلك الدبلوماسي وتدني فاعليته.

كان هذا العرض الموضوعي للهموم اليمنية يبعث على الحزن إن لم تتوفر لها شروط العمل الإصلاحي، وقد أبدت الحكومة اليمنية ممثلة برئيس الحكومة (العطاس) الخطوط التي يتوخى من خلالها إنجاز القدر الممكن من المطلوب، بدءاً بهيئات سلطة الدولة، من خلال تقنين العلاقة بين مكونات سلطة الدولة المختلفة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، في إطار الدستور، على قاعدة الفصل والتكامل بين السلطات ووضع المبادىء والقواعد لترسيخ تقاليد وطنية أكثر تماسكاً وثباتاً لسير عملية الممارسة الديمقراطية. باعتبارها أساس النظام السياسي والاجتماعي للدولة، القائم على قاعدة تأكيد المصالح العليا للشعب اليمني ووحدته الوطنية. وعلى التعددية السياسية والحزبية والمشاركة الشعبية الواسعة والتداول السلمي للسلطة.

---

١) برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري: مصدر سابق، ص٥٨-٦١.

والتزم رئيس الوزراء باستكمال وضع اللوائح التفصيلية والتنفيذية لضبط العلاقة بين مختلف مكونات هيئات أجهزة الدولة التنفيذية، وإعادة النظر في الأنظمة الهيكلية بهدف تقليص بعض المكونات في الهرم الإداري أو دمجها لتحقيق تكامل في المهام وإزالة الازدواجية.

وترى الحكومة أن أساس ممارسة السلطة هي الاعتماد الكامل على تطبيق القواعد الدستورية والقانونية.. وتنظيم السلطة المحلية بهدف تغيير العلاقة بين السلطة المركزية المحلية، وذلك باتجاه التحول التدريجي من المركزية الإدارية إلى اللامركزية.

ومن الهموم الملحة في إطار برنامج الحكومة هو استمرارية التحديث في القضاء، بما يمكنه من مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع نظام إداري وفني للمحاكم والنيابة العامة. كذلك ضبط العلاقة وتقنينها بين جهاز التحقيقات والنيابة العامة من ناحية، والقضاء من ناحية أخرى، والعمل على تحديث التفتيش القضائي بما يكفل قيامه بمسؤولياته.

وتناول رئيس الحكومة ما يفترض إصلاحه في الجانب الإداري بدءاً من قواعد النظام، وانتهاء بإجراءاته وقياس الأداء.

وفي إطار تحقيق تقدم نوعي في عملية إدارة التنمية، سعى البرنامج إلى وضع استراتيجية بعيدة المدى للتنمية، وذلك بدراسة الاختلالات الهيكلية المعبر عنها بعدم التوازن في المجاميع الكلية للاقتصاد الوطني. وتمثل السياسة الاقتصادية، جملة الإجراءات والأحكام والتدابير التي تتخذها الدولة للوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، كما ارتكزت السياسة المالية على قاعدة ترشيد الإنفاق الحكومي، بما يحقق مواءمة بين الموارد والنفقات.

وفي إطار السياسة النقدية والائتمانية، لابد من أن تواكب المتغيرات وتترجمها عملياً في عدد من التدابير، منها تامين النقد الأجنبي لتمويل استيراد السلع الضرورية، وتوفير النقد الأجنبي لتمويل مشاريع التنمية، ورسم وتنفيذ سياسة ائتمانية مواكبة لسير العمليات الإنتاجية، والبحث عن بدائل لتمويل العجز في

الموازنة العامة. وتحريك الأدوات النقدية للحد من الإصدار، والتحكم في عرض النقد وتحديد الاحتياطي، وتنظيم وتطوير البنوك التجارية والتخصصية.

وفي مجال الموانىء البحرية كان لابد من استكمال توحيد التعريفة، والأنظمة المالية والإدارية، والعمالية والمعاملات الخاصة بمختلف الأنشطة البحرية التجارية.

أما الموانىء الجوية فقد لاحظت الحكومة ما يعتري هذا المجال من إشكالات، لذلك رأت ضرورة استكمال توحيد الأنظمة المالية والإدارية والمعاملات الخاصة للأنشطة الجوية التجارية في جميع المطارات اليمنية، واستكمال دمج شركتي الطيران اليمنية في شركة واحدة.

وبخصوص النقل البري يتم دمج مؤسسات النقل البري وتوحيد الأنظمة المالية والإدارية والتجارية، وفي إطار الخدمات البريدية، يتم توفير المكاتب البريدية في عموم الجمهورية. وبشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية يتم استكمال ربط الجمهورية بشبكة معتمدة للاتصالات الداخلية والخارجية، والتوسع في، البرق، والهاتف، التلكس، والفكس.

بشأن الكهرباء والمياه سوف يتم استكمال الدراسة والتقييم لبناء محطة كهر بائية على الغاز بطاقة "١٨٠ميغاوات" قابلة للتوسع. ويتم دمج مؤسسات الكهرباء والمياه العامة وتوحيد أنظمتها، وتوحيد أسعار التعريفة لكل أنحاء الجمهورية.

وفي مجال الطرقات تلتزم الحكومة باستكمال ربط شبكة الطرق بين جنوب وشمال وغرب وشرق الجمهورية. واستكمال المخططات للعاصمة صنعاء، وعدن، والمدن الرئيسية لتنظيم البناء، ومنع البناء العشوائي، والتسوية النهائية والمرضية للمساكن والعقارات المؤممة، وعلى قاعدة التعويض العادل، وإعادة الأملاك المؤممة، والتعويض عنها، وتشجيع الاستثمار في بناء المساكن والمدن والأحياء السكنية، وتشجيع الإسكان التعاوني. وتكليف الحكومة الجهات المختصة بالقيام بأعمال حصر لأراضي وعقارات الدولة والأوقاف، والترب وإعداد السجلات

والخرائط لها، وتقوم الحكومة بتكليف الجهات المختصة بدراسة التصاميم الهندسية للمشاريع الحكومية والإشراف على تنفيذها."[1]

غير أن هذا البرنامج اصطدم بعوامل كثيرة لم يراعها، وهي السياسة الخارجية التي واكبت المرحلة الانتقالية من خلال انحياز اليمن ضد سياسة الدفاع لدول الخليج في حربها مع العراق. وكذلك السياسة الإعلامية التي كانت منحازة مع العراق، مما أنعكس ذلك الاتجاه على طرد المهاجرين اليمنيين، من السعودية ودول الخليج، ويزيد عددهم على مليون مهاجر. وواكب ذلك خطأ آخر تمثل في الإسراف في تبديد المال العام دون أي وازع وطني من خلال شراء السيارات الفارهة وتوزيعها، وتسابق الشركاء في الحكم في كسب الولاء من قبل الأحزاب ورجال القبائل وتحملت ميزانية الحكومة كل تلك الأعباء.

سياسة الوفاق بين شركاء الحكم:-

إن مسألة الخلاف السياسي بين شركاء الحكم، الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، تعود إلى اختفاء عامل الوفاق بينهما، وتغليب سياسة تشكيك كل منهما بالآخر. وتأجج الموقف بينهما من خلال تساقط ضحايا الاغتيال السياسي من بين القياديين.. وانسحب من الحلبة أحد قطبي الثنائية في إدارة شؤون الحكم، وهو الأمين العام للحزب الاشتراكي "علي سالم البيض"، الذي آثر الاعتكاف في مسقط رأسه "حضرموت"، ودخلت هذه الخلافات مرحلة حرجة مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية، واتخاذ خطوات عملية لتنظيمها، والمقرر إجراؤها في شهر نوفمبر١٩٩٢م، ورغم الجهود التي بذلت لحل الخلافات بين التنظيمين الحاكمين، والتنسيق بينهما في إطار نوع من التحالف بينهما. ويكون ذلك بمثابة خطوة أولى للخروج من ثنائية الخلاف، إلى دائرة أوسع يتم في ضوئها توسيع دائرة المشاركة في الحوار ليشمل كل القوى السياسية الفاعلة في الساحة

---

١) برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، مصدر سابق، ص٣٥-١٥٣.

اليمنية. وتناولت وثيقة تحالف بين الحزبين الحاكمين، نشرتها صحيفة الصحوة، "[1]"اليمنية، تضمنت نقاطاً منها:

- إجراء تعديلات على الدستور، وتحويل مهام مجلس الرئاسة إلى رئيس الجمهورية ونائب الرئيس.

- استحداث مجلس برلماني آخر إلى جانب مجلس النواب، يحل محل المجلس الاستشاري، ويسمى" مجلس الشيوخ" أو مجلس الأعيان، بهدف ترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية، وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الشخصيات السياسية ذات النفوذ الاجتماعي للمشاركة في الحياة السياسية.

ورأت اللجنة التي أعدت الوثيقة أنه من الضروري أن يكون المجلس المعني يتكون من عدد متساوٍ لكل محافظة، يجري انتخابهم بالاقتراع العام على أن يمثل كل محافظة عضوان أو ثلاثة، ثم يعين الرئيس عدداً من الأعضاء، لكي يصبح عدد أعضاء المجلس المقترح مائة وواحد عضواً.

وتضمن الاقتراح تحقيق درجة من التوازن بين صلاحيات المجلس المقترح وصلاحيات مجلس النواب، شريطة عدم الإخلال بالعملية الديمقراطية، على أن تتضمن صلاحيات المجلس الجديد مايلي:

١- إقرار طلب تعديل الدستور على ضوء الثوابت الأساسية من حيث المبدأ.

٢- الفصل في دستورية القوانين، أو القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية.

٣- الفصل في المنازعات الدستورية التي قد تنشأ بين السلطة التنفيذية(الحكومة) والسلطة التشريعية، (مجلس النواب).

٤- تولي المهام المناطة بلجنة الانتخابات.

٥- مشاركة مجلس النواب في المهام غير التشريعية.

وتناولت الوثيقة أيضاً مقترحات كثيرة متعلقة بطريقة انتخاب رئيس الدولة وترشيحات الانتخابات العامة، وتعيين الحكومة ومحاسبتها، ووقفت اللجنة أمام

---

١) الصحوة – صنعاء(٣١٢) ٧يونيو١٩٩٢م، انظر أيضاً مجلة الآمال العربية، يوليو١٩٩٢م، – القاهرة.

الصلاحيات الممنوحة لمجلس الرئاسة في إصدار قرارات لها قوة القانون أثناء غياب مجلس النواب، ورأت اللجنة أن يكون ذلك الحق محصوراً في إصدار الاتفاقيات الثنائية، أو الدولية وأن تكون على النحو التالي:"[1]

- اعتبار برنامج البناء والإصلاح أساساً للتحالف الاستراتيجي بين التنظيمين.
- العمل المشترك لمواصلة بناء الدولة العصرية الحديثة.
- إيجاد صيغة تنظيمية للتحالف تحت مسمى واحد، مع استقلالية لكل تنظيم.
- تحقيق الإصلاحات السياسية، مع وضع برنامج انتخابي مشترك.
- العمل على استقطاب الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى لتأسيس تحالف انتخابي استعداداً للدورة المقبلة على أساس برنامج الحزب والمؤتمر.
- يلتزم أعضاء التحالف، قصر مرشحيهم على الدوائر المخصصة لكل عضو في التحالف. ورأت اللجنة أنه نظراً إلى أن التحالف الانتخابي لن يكون مقصورا على الحزب والمؤتمر، فا لضرورة تدعو إلى اتفاق الحلفين، على الاحتفاظ بمجالات معينة في الدولة، قبل الدخول في حوار مع أي طرف آخر.

وقد أدى تسريب هذه الاتفاقية السرية إلى تأزم العلاقة بين الحزبين الحاكمين من جديد. وأثارت ردود فعل بين جميع الفئات السياسية والقوى الوطنية الحزبية في داخل اليمن وخارجه. وأعلنت قيادة المؤتمر الشعبي العام رفضها لفكرة التحالف، وفضلت بديلاً آخر، وهو دمج الحزب والمؤتمر في تنظيم سياسي واحد وهو الصياغة الأخرى.

وفي منتصف سبتمبر١٩٩٢م، اختتمت الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية اليمنية أعمال المؤتمر الوطني الذي ناقش المؤتمرون فيه القضايا السياسية والأمنية وشارك في أعمال هذا المؤتمر أكثر من ثمانية عشر حزباً سياسياً وعشرون نقابة، ومنظمة جماهيرية ومهنية، والعديد من الشخصيات العامة وتغيب عن أعمال المؤتمر

---

١) مجلة الآمال العربية- القاهرة(بولبو) ١٩٩٢م، انظر صحيفة الشرق الأوسط، عدد(٥٠٢٨)، الخميس، ١٩٩٢/٩/٣م.

الوطني الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب التجمع اليمني للإصلاح.

وأعلنت الأحزاب المشاركة في ختام أعمالها، أنها قد توصلت إلى إقرار أهم وثيقتين قدمتا إلى المؤتمر الوطني، وهما ميثاق العمل السياسي، والانتخابات البرلمانية. والميثاق السياسي، عبارة عن ميثاق شرف والتزام أدبي بين الأحزاب اليمنية الموقعة عليه يحدد العلاقات الأخلاقية والسياسية بينها، لضمان سير العمل الديمقراطي، ونصت الوثيقة على العديد من التوصيات الهامة منها:

١- أن الأحزاب السياسية الموقعة على الميثاق تلتزم في عملها السياسي بقيم وأخلاق الإسلام الحنيف باعتباره عقيدة وشريعة. وكذا الالتزام بدستور البلاد والتعهد بحماية الوحدة الوطنية في إطار الوحدة اليمنية الشاملة، وكذا التمسك بالتعددية السياسية أساساً لإرساء العملية الديمقراطية، وتبادل السلطة سلمياً. واتفق المؤتمرون على رفض العنف كخيار لحسم الخلافات في الرأي بما في ذلك رفض الإرهاب الفكري، كالتكفير والتخوين.

٢- ضرورة تحييد الجيش اليمني وعدم زجه في الخلافات السياسية بين الأحزاب اليمنية، وبين السلطة والشعب.

وتناولت الوثيقة الثانية قضية الانتخابات القادمة حيث تم الاتفاق على:-

أ- احترام دور العلم والعبادة وعدم استخدامها أو تسخيرها لصالح أو ضد شخص أو حزب بعينه، ومنع استخدامها لا بدعوة للعنف أو الخروج على الشرعية الدستورية.

ب- ضرورة وضع الدولة للخطة الأمنية المقرة من قبل مجلس النواب، موضع التنفيذ. وإخلاء المدن الرئيسية من ثكنات الجيش. كما ناشد المؤتمر في توصيته تلافي الخطر الذي يهدد وحدة البلاد وأمنها في ظل التآمرات الخارجية التي تجد لها مدخلاً للتخريب وإقلاق الأمن في ظل الخلافات داخل السلطة وعلى مستوى الحزبين الحاكمين.

وأقر المؤتمر مطالبة الشعب اليمني بضرورة المشاركة في الضغط على السلطة حتى تلتزم بدستور البلاد وقوانينها عن طريق البيانات والمسيرات السلمية لإسقاط

المعـايير القبليـة والشـطرية في مؤسسـات الدولـة الـتي أفرزهـا تقاسـم السـلطة ومؤسساتها بين الحزبين الحاكمين.

وأوصـى المـؤتمر بـالتزام الحكومـة ممثلـة بمجلـس الـوزراء ووزارة الداخليـة، والأمـن، إلى ضـبط الحالـة الأمنيـة وتقـديم كـل المـتهمين بـالجرائم السياسـية كالتفجيرات والاغتيالات إلى المحاكمة."[1]

وفي أواخر سبتمبر١٩٩٢م، اختتم مؤتمر الأحزاب والمنظمات السياسية أعماله والذي شارك فيه٢٢حزباً سياسياًو٤٩ منظمة جماهيرية، ومن أبرز قراراته العودة إلى إجراء الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١نوفمبر١٩٩٢م. وصدر قرار جمهوري بتشكيل لجنة عليا للانتخابات في ١٨ أغسطس١٩٩٢م، برئاسة عبد الكريم ألعرشي، عضو مجلس الرئاسة، قبل انتهاء الفترة الانتقالية بشهرين وثلاثة وعشرين يوماً، بموجب قانون الانتخابات رقم(٤١)لسنة١٩٩٢م.

إلا أن اللجنة تعثرت في مهامها نتيجة الخلافات بين شركاء الحكم، بين المؤتمر والحزب الاشتراكي. مما أدى إلى تمديد الفترة الانتقالية بإعلان دستوري. وقد نص ذلك الإعلان على أنه تقرر بحضور رئيس الوزراء وقادة الأحزاب والتنظيمات السياسية لتداول الرأي وقراءة مقترحات الأحزاب والتنظيمات السياسية لتحديد المهام الأساسية التي تحتل مكان الصدارة وتكون لها أولوية الإنجاز إلى جانب الضوابط التي يجب التأكد عليها، كالتركيز على إنجاز المهام الأساسية في برنامج الحكومة، وتعزيز الأمن وتحقيقه، وإعمال مبدأ الثواب والعقاب، وتحسين المعيشة، وتنظيم أعمال الصرافة واستكمال التشريعات الأساسية، والعمل على إعادة بناء القوات المسلحة والأمن. ومن أجل ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين والأحزاب والتنظيمات وفق الضوابط التالية:

١- عدالة المعاملة للأحزاب والتنظيمات السياسية، من خلال قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وعدم استخدام أجهزة الإعلام من قبل الحزب والمؤتمر

---

١) مجلة العالم – لندن، العدد(٤٥٣)، ١٧ أكتوبر١٩٩٢م، ص١٤-١٥.

في إعلان الاجتماعات الحزبية التي هي مادون اجتماعات الهيئات القيادية العليا.

٢- تأمين عدالة المعاملة في استخدام أجهزة الإعلام الرسمية لأغراض الدعاية الانتخابية بين جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بصورة متساوية، والتقيد في ترشيد الإنفاق العام بما هو ضروري وفي إطار الموازنة العامة. واتخاذ إجراءات رادعة ضد من يثبت استخدامه للوظيفة العامة لأغراض حزبية أو شخصية، ووقف الترقيات والتوظيف الجديد، إلا ما يقره القانون للخريجين مدنيين وعسكريين.

٣- التزام جميع الصحف الحزبية والأهلية بتناول القضايا الوطنية، بما يرقى بالممارسة الديمقراطية ويخدم الوحدة الوطنية وتوفير الأجواء السلمية. "[١]

وفي ظل الغياب الكامل لفاعلية الدولة من خلال إهدار المال العام وغياب الرقابة التموينية، أصبحت سياسة البلاد بلا اقتصاد بلا سياسة، وبحكم أن كل شيء مستورد، فقد ساعد ذلك على انخفاض القيمة الشرائية للريال، ومما زاد الطين بلة أيضاً سيل التعيينات والعلاوات، والترقيات، وتوزيع السيارات ذات الموديلات الحديثة على سبيل الترضيات وكسب الولاء.

وهكذا فشلت حكومة العطاس في مرحلتها الانتقالية ولم تنجز شيء مما وعدت به. والسؤال المطروح هو، هل العقبات التي أعاقت مهام حكومة العطاس كانت نتيجة طبيعية للاندماج السريع وفعاليات التعددية السياسية التي لم تستوعب طبيعة المرحلة؟ أم الشخوص القيادية هي التي فرضت الأجواء غير الصحية لخدمة أغراض شخصية لتستمر الفوضى ويستمر نهب المال العام وتعليق الأخطاء على الغير؟.

---

١) جريدة الشرق الأوسط - -لندن،العدد،(٥١٠١)،١٥/١١/١٩٩٢م.